OIC/SUM-11/2008/ECO/RES/FINAL

قرارات

الشؤون الاقتصادية

الصادرة عن

الدورة الحادية عشرة

لمؤتمر القمة الإسلامي

(دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين)

دكار ، جمهورية السنغال

7-6 **ربيع الأول** 1429**هـ**

(14-13 **مارس** 2008**م**)

الفهرس

رقم	الموضــوع	الصفحة
1	قرار رقم ECO-11/1 (IS) الأنشطة المتصلة بتنفيذ قرارات الكومسيك	1
2	قرار رقم ECO-11/2 (IS) بشأن النشاطات المتصلة بالمساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء والبلدان غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمعات المسلمة	13
3	قرار رقم ECO-11/3 (IS) بشأن النشاطات المتصلة بالمؤتمرات الوزارية الأخرى حول القطاعات الاقتصادية	38
4	قرار رقم ECO-11/4 (IS) بشأن أنشطة مؤسسات منظمات المؤتمر الإسلامي	42
5	قرار رقم ECO-11/5 (IS) مشروع الخط الحديدي بين داكار وبورتسودان	60
6	قرار بشأن المديونية لفائدة البلدان الإفريقية	61

قرار

رقم (IS) ECO-11/1

بشأن

الأنشطة المتصلة بتنفيذ قرارات الكومسيك

إن مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في دورته الثانية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين) في دكار ، جمهورية السنغال في يومي 6 و 7 ربيع الأول 1429هـ، الموافق 13 – 14 مارس 2008م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي ، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005،

وإذ يستذكر كذلك وإستراتيجية خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي اعتمدتها الدورة العاشرة للكومسيك، وأجازتها الدورة السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي ،

وإذ يذكر بالقرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة الإسلامي والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ،

وإذ يذكر كذلك بالقرارات التي صدرت عن دورات الكومسيك الثلاث والعشرين السابقة مستهلة العمل الفعال في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ولاسيما في مجال التجارة ،

وإذ يذكر بالقرارات الصادرة على مستوى الاجتماعات الوزارية المنعقدة تحت رعاية الكومسيك بشأن مختلف مجالات التعاون،

(أ) نشاطات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)

وإذ يستذكر أيضا القرار رقم 10/30 – أق (ق . إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وكذا القرار رقم 34/2 – أق، الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يستذكر كذلك القرار رقم 7/8 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من 11 – 13 رجب 1415هـ (الموافق 13 – 15 ديسمبر 1994م)، والذي صادق على الإستراتيجية وخطة العمل ،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الأمانة العامة وأجهزتها المتفرعة ومؤسساتها المتخصصة والمنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في مجال الاقتصاد والتجارة، من أجل تنفيذ قرارات الكومسيك،

وإذ يلاحظ كذلك مع التقدير أن إستراتيجية التعاون الاقتصادي والتجاري التي اعتمدتها الكومسيك تتيح تعاونا بين مجموعات فرعية من الدول الأعضاء، وتقوم على مبادئ تأكيد أهمية القطاع الخاص والتحرير الاقتصادي والتكامل مع الاقتصاد العالمي مع الاحترام اللازم لسيادة الهياكل الدستورية الاقتصادية والسياسية والقانونية للدول الأعضاء والتزاماتها الدولية،

وإذ يقدر أن الكومسيك أصبحت ابتداء من الدورة الحادية عشرة، تقوم بدور المنبر الذي يتبادل فيه وزراء اقتصاد الدول الأعضاء الأفكار حول المسائل الاقتصادية العالمية الجارية،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

1. **يؤكد ضرورة** استمرار الكومسيك في إيلاء عناية فائقة لموضوع التنسيق والتعاون فيما بين الدول الأعضاء بخصوص عضوية دول جديدة راغبة في

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوضيح المواقف بخصوص القضايا والاتفاقيات الجديدة المطروحة ضمن نطاق منظمة التجارة العالمية، وذلك بهدف تقوية الموقف التفاوضي لهذه الدول في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف القادمة ولاسيما في نطاق برامج العمل المقررة والجديدة.

2. **يؤكد** الحاجة الملحة إلى تنفيذ خطة العمل المنقحة الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، طبقاً لمبادئ الإستراتيجية وطرائق تنفيذها وفقاً للإجراءات المقررة في الفصل الخاص بالمتابعة والتنفيذ.

3. **يدعو** الدول الأعضاء إلى استضافة اجتماعات قطاعية لفريق الخبراء في مجالات التعاون ذات الأولوية الواردة في خطة العمل مثل "النقل والاتصالات " و "الغذاء والزراعة والتنمية الريفية " و "قضايا الصحة والمرافق الصحية " والطاقة والتعدين" و " وتنمية الموارد البشرية " .

4. **يطلب** من منسقي ومالكي مشاريع الكومسيك بذل الجهود اللازمة للإسراع بتنفيذ هذه المشاريع. كما **يدعو** جميع الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى اقتراح مشاريع وبرامج جديدة لإثراء أجندة الكومسيك من خلال اللجنة العاملة بين الدورات .

5. **يرحب** بانعقاد الجولتين الأولى والثانية من المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء ، بنجاح ، مما أفضى إلى إعداد بروتوكول نظام التعريفة التفضيلية (بريتاس) وقواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وأعرب عن تقديره لجمهورية تركيا لاستضافة هاتين الجولتين.

6. **يوافق** على أن يمثل نظام التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في المنظمة الأساس للوصول بالتجارة البينية في إطار المنظمة إلى نسبة 20% كما جاء في برنامج العمل العشري ، ومن أجل تعزيز وتعميق تحرير التجارة على نطاق مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي.

7. **يعتمد** تحديد الأول من يناير 2009 تاريخا لتدشين نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو التاريخ الذي حدده الاجتماع الوزاري الأول للجنة المفاوضات التجارية الذي عقد في اسطنبول في 24 نوفمبر 2004 ، **ويحث** الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية على استكمال توقيع وتصديق بروتوكول نظام التعريفة التفضيلية (بريتاس) ونظام المنشأ لنظام الأفضلية التجارية في أسرع فرصة ممكنة لبدء العمل بنظام الأفضلية التجارية في الأول من يناير 2009.

8. **يدعو** / **يكلف** رئيس الكومسيك والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتنسيق جهودهما بغية الوصول إلى العدد المطلوب من تصديقات الدول الأعضاء على بريتاس وقواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية ، حتى يصبح نظام الأفضلية التجارية واقعا بحلول التاريخ المحدد له.

9. **يرحب** بعرض جمهورية تركيا استضافة اجتماع لجنة المفاوضات التجارية في سنة 2008 لبحث آخر الاستعدادات التي قامت بها الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية قبل تنفيذ نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي **ويوصي** بعقد اجتماع لوزراء التجارة في الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية في 2008 لاستعراض عمل لجنة المفاوضات التجارية وتقييم التقدم المنجز تجاه دخول نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي حيز التنفيذ بالكامل.

10. **يعرب عن تقديره** لمكتب تنسيق الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لاضطلاعهما بدور سكرتارية لجنة المفاوضات التجارية في إطار نظام الأفضلية التجارية للبلدان الإسلامية. **ويشكر** البنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل الجولتين الأولى والثانية من المفاوضات التجارية التي انطلقت في 6 أبريل 2004 و 24 نوفمبر 2006 على التوالي .

11. **يرحب** بانضمام دولة قطر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان مؤخرا لعضوية لجنة المفاوضات التجارية.

12. **يلاحظ مع التقدير** انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك في الفترة من 13 إلى 16 نوفمبر 2007، في اسطنبول برئاسة رئيس جمهورية تركيا، وأن الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك سوف تعقد في الفترة من 21 إلى 24 نوفمبر 2008 في اسطنبول وأن الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك سوف يعقد في الفترة بين 13 و15 مايو 2008 في أناطاليا ، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية ونشاط في هذين الاجتماعين.

13. **يؤكد** الأهمية البالغة لمشاركة القطاع الخاص بنشاط في التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ويعرب عن تقديره لجمهورية تركيا لاستضافة المؤتمر الاقتصادي ومنتدى الأعمال على هامش الدورة العشرين للكومسيك، **ويرحب** بعرض جمهورية تركيا (الاتحاد التركي لرجال الأعمال وأصحاب الصناعات المستقلين) استضافة المعرض التجاري والمنتدى الدولي للأعمال مرة كل سنتين على هامش الكومسيك .

14. **يقر** بأن جلسة تبادل التي تنظم خلال الدورات السنوية للكومسيك يمكن أن تستغل لتنسيق مواقف الدول الأعضاء تجاه القضايا العالمية الاقتصادية

الأساسية ويرحب بمبادرات الكومسيك الخاصة بالآلية للإعداد لجلسات تبادل الآراء وتنفيذها. كما يرحب بالقرار الذي صدر عن الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك بإدراج موضوع " تحسين مناخ الاستثمار " ضمن مواضيع جلسة تبادل الآراء خلال الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك .

15. **يلاحظ** مع التقدير تنظيم المعرض التجاري الحادي عشر للبلدان الإسلامية بنجاح في دكار بجمهورية السنغال في الفترة بين 21 و25 نوفمبر 2007 تحت الرعاية السامية لرئيس جمهورية السنغال.

16. **يرحب** بعرض جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا استضافة الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشر للمعرض التجاري للبلدان الإسلامية.

17. **يشكر** جمهورية تركيا على استضافة اجتماع فريق الخبراء حول تنمية السياحة في الفترة من 9 إلى 11 مايو 2007.

18. **يرحب** بعقد منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي حول تعزيز التجارة والاستثمار في قطاع القطن الذي عقد في اسطنبول بجمهورية تركيا في يومي 12-13 نوفمبر 2007 ، ويشكر جمهورية تركيا لاستضافته ، **ويدعو** الدول الأعضاء لدعم خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي للقطن ، وتعميق التعاون في هذا القطاع الفرعي الهام.

19. **يرحب** بعرض جمهورية تركيا استضافة الاجتماع التاسع لفريق خبراء منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بتوحيد المعايير في أبريل 2008 بغية دراسة ووضع معايير الأطعمة الحلال لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

20. **يرحب** بمبادرة الكومسيك لتنمية التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة مثل المركز العالمي للتجارة والانكتاد والبونيدو ومنظمة التجارة العالمية وغيرها،

وذلك من أجل تطوير مشاريع محددة لتنمية التجارة ولتعزيز قدرات الدول الأعضاء.

(ب) تعزيز نظام التبادل التجاري متعدد الأطراف

وإذ يذكر بالقرار رقم 10/3 – أق (ق .إ) الذي اعتمدته القمة الإسلامية العاشرة، والقرار رقم 34/3 – أ ق الذي اعتمدته الدورة الرابعة والثلاثون للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ،

وإذ يستذكر أيضا قرارات الكومسيك والمدرجة على جدول أعمالها كبند دائم،

وإذ يعرب عن تقديره لجهود كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة في دعم ومساندة الدول الأعضاء بخصوص القضايا المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية،

وإذ يقر بأن السير الفعال لنظام التبادل التجاري متعدد الأطراف يعتبر عنصرا محوريا للإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية ،

وإذ يأخذ في الاعتبار ومع التقدير التقريرين المقدمين من كل من مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ،

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

21. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي انضمت إلى عضوية منظمة التجارة العالمية إلى دعم وتيسير إجراءات مفاوضات انضمام الدول الأعضاء الأخرى التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية.

22. **يحث** منظمة التجارة العالمية ودولها الأعضاء على:

(أ) تيسير انضمام جميع الدول لعضوية منظمة التجارة العالمية لضمان عالميتها في صنع القرار وتأكيد أهمية وضوح وشفافية إجراءات الانضمام إليها وعدم مطالبة الدول الراغبة في الانضمام بطلبات أو شروط مجحفة تتجاوز ما التزمت به الدول الأعضاء المساوية لها في مستوى التنمية ؛

(ب) ضمان استمرار جدول أعمال المفاوضات القادمة مركزا ومتوازنا وقابلا للتنفيذ ، مع الأخذ في الحسبان محدودية موارد العديد من البلدان النامية ومستوى التنمية فيها ولا سيما منها البلدان الأقل نمواً ؛

(ج) رفض إدراج المسائل غير التجارية، مثل معايير العمل والبيئة في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، وذلك بسبب آثاره السلبية على تطوير بيئة تجارية عادلة وحرة ومنصفة مثلما دعا لذلك أغلبية أعضاء منظمة التجارة العالمية ؛

(د) ضمان توفر الموارد الكافية لنشاطات التعاون الفني لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية وقراراتها ؛

(هـ) مراجعة بنية اتخاذ القرار في منظمة التجارة العالمية، وذلك من أجل ضمان مزيد من الشفافية وتأمين مشاركة الأعضاء مشاركة فعالة فيها.

(و) ضمان إسهام المساعدة الفنية للمنظمة التجارة العالمية في بناء قدرات البلدان النامية ولاسيما منها البلدان الأقل نمواً ؛

23. **يثني** على البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لجهودهما المخلصة من اجل تعزيز وعي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالآثار الواسعة لاتفاقات جولة الأورغواي على اقتصاداتها ، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء بما فيها قدراتها التفاوضية وإعدادها إعداداً كاملاً لمفاوضات

نظام التبادل التجاري متعدد الأطراف القادمة في إطار منظمة التجارة العالمية، **ويدعو** البنك الإسلامي للتنمية ومركز الدار البيضاء إلى مواصلة هذه الجهود.

24. **يعرب عن تقديره كذلك** ببرامج البنك الإسلامي للتنمية للمساعدة الفنية لمساعدة الدول الأعضاء التي انضمت إلى عضوية منظمة التجارة العالمية أو تلك التي تسعى إلى ذلك.

25. **يطلب** من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، مواصلة جهودهما وتقديم تقارير دورية إلى الكومسيك وغيرها من محافل المنظمة الأخرى ذات الصلة.

(ج) تعزيز التعاون بين الأسواق المالية للدول الأعضاء:

إذ يستذكر القرار رقم 10/38 – أق (ق .إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي ؛

وإذ يستذكر القرار رقم 34/2 – أق ، الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية؛

وإذ يلاحظ أن الوضع الاقتصادي الدولي الراهن يقتضي من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تنمي هياكلها الاقتصادية وتعزز العلاقات الاقتصادية فيما بينها وكذلك مع البلدان الأخرى من خلال تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات وضمان استمراريتها؛

وإذ يأخذ علما مع التقدير بالدراسة التي أعدها مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، حول إنشاء اتحاد إسلامي لأسواق الأوراق المالية ؛

26. **يحث** الدول الأعضاء على الاستمرار في اتخاذ الخطوات اللازمة لحشد موارد داخلية في صورة أسهم وسندات وتسهيل الاستخدام الأمثل لهذه الموارد في مشاريع استثمارية مفيدة للقطاعين العام والخاص .

27. **يدعو** الدول الأعضاء إلى المضي قدماً في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنمية أسواقها المالية من خلال التشريعات المناسبة لتمكين هذه الأسواق من الانفتاح على العالم الخارجي بغية تسهيل تدفق رؤوس الأموال الموجودة في الأسواق الأجنبية، أخذا في الاعتبار المصالح الاقتصادية والنقدية لهذه الدول .

28. **يحث** الدول الأعضاء على العمل على بذل كل جهد ممكن لتوسيع نطاق إنشاء الشركات الخاصة عن طريق السماح بالاكتتاب لأكبر شريحة ممكنة للأفراد .

29. **يدعو** الدول الأعضاء إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة حول أسواقها المالية وأنظمتها الاستثمارية، وإلى بحث إمكانية إبرام اتفاقيات إقليمية فيما بينها سعياً لإقامة علاقات بين أسواقها المالية .

30. **يسجل مع التقدير** إنشاء أرضية للتعاون بين أسواق الأوراق المالية أطلق عليها اسم "المنتدى الإسلامي لأسواق الأوراق المالية" نتيجة لاجتماع الطاولة المستديرة حول موضوع "تعزيز التعاون بين أسواق الأوراق المالية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي"، ويدعو الدول الأعضاء لإفادة أسواقها المالية بالمنتدى وتقديم الدعوة لها للمشاركة فيه.

(د) إنشاء السوق الإسلامية المشتركة:

إذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات مؤتمر القمة الإسلامية ودورات المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ، وآخرها القراران رقما 10/36 – أق (ق إ) و34/2 – أق؛

وإذ يستذكر أيضا أحكام خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء؛

وإذ يأخذ في الحسبان أن إنشاء سوق إسلامية مشتركة عملية تستغرق وقتا طويلا، وتتطلب دراسات شاملة، وتستلزم – في الوقت ذاته – ترتيبات تتعلق بوضعها موضع التنفيذ والمتابعة؛

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن؛

31. **يؤكد أيضا** أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي وإقامة مناطق تجارة حرة وأسواق مشتركة بين الدول الأعضاء من خلال مجموعاتها الاقتصادية الإقليمية كونها مرحلة إيجابية تساعد على إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتحقيق الهدف المنشود لإقامة سوق إسلامية مشتركة .

32. **يأخذ علما** بالتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، ولا سيما التوصية المتعلقة بإنشاء فريق العمل الذي اجتمع في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية يومي 5 و6 يوليو 2004. **و يطلب** من الكومسيك بحث التوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما عقد اجتماع لفريق العمل المعني.

33. **يطلب** من الكومسيك تنسيق الجهود والدراسات التي أجراها أو يعتزم إجراءها في هذا الشأن المركز الإسلامي لتنمية التجارة ، أو غيره من مؤسسات ومراكز منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة ، وذلك بغية اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتحقيق الأهداف المرتبطة بإنشاء السوق الإسلامية المشتركة.

34. **يرحب** بالجهود التي بذلتها الكومسيك من أجل إنشاء نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة في الأول من يناير 2009 ، باعتباره خطوة

ملموسة وهامة تجاه تحرير التجارة بين بلدان المنظمة وكذلك الهدف المنشـــود وهو إنشاء السوق الإسلامية المشتركة.

35. **يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأن كل بند مـــن البنود (أ) حتى (د) إلى الدورة الثانية عشرة للقمة الإسلامية.**

//ZZ\\

<OIC/SUM-11/2008/ECO-1/RES-FINAL/ZAK>زكريا

قرار
رقم *(IS) ECO-11/2*
بشأن
النشاطات المتصلة بالمساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء
والبلدان غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمعات المسلمة

إن مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في دورته الثانية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين) في دكار ، جمهورية السنغال في يومي 6 و 7 ربيع الأول 1429هـ، الموافق 13 – 14 مارس 2008م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الإستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005؛

(أ) **المساعدة الاقتصادية لجمهورية أفغانستان**:

إذ يستذكر القرار رقم 10/19– أق (ق.إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 34/3–أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية؛

وإذ يأخذ في الاعتبار ما تعانيه أفغانستان حالياً من معوقات خطيرة من جراء الحرب التي استمرت أكثر من عقدين من الزمان. وما كان لها من آثار نتج عنها تدمير للبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية؛

وإذ يأخذ في الحسبان مشاركة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والأمين العام في مؤتمر المانحين في طوكيو يومي 21 و 22 يناير 2002، وبرلين في مارس 2004 ؛

وإذ يثمن دور الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لجهوده القيمة في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وبالخصوص مبادرته بعقد مؤتمر هيئات منظمة المؤتمر الإسلامي للمساعدة من أجل إعادة بناء أفغانستان؛

وإذ يلاحظ أن الحرب قد دمرت ما بين 70 و80 في المائة من البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، خلال الحرب التي دامت لعقدين؛

وإذ يدرك أهمية العودة الطوعية للاجئين والنازحين الأفغان وإعادة إدماجهم في بلادهم؛

وإذ يدرك أنه يوجد حوالي عشرة ملايين لغم مزروعة في مناطق شتى من البلاد، تحصد أرواح آلاف الأفراد سنوياً وتتسبب في عجز أعداد أخرى؛

وإذ يأخذ علما بالصندوق الائتماني لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدة الشعب الأفغاني وشروع الصندوق في مزاولة نشاطاته؛

وإذ يسجل أيضا أن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية بحاجة إلى دعم ومساعدة دوليين حاسمين فيما تبذله من جهود لتحقيق الاستقرار وإعمار هذا البلد الذي عصفت به الحرب؛

وإذ يستذكر الاجتماع السابع عشر لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي الذي انعقد في هيرات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية يوم 20 أكتوبر

2007 والرامي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول منظمة التعاون الاقتصادي ولتحقيق نموا اقتصادي مستدام؛

وإذ يستذكر اجتماع مجلس التنسيق والمراقبة المشتركة المنعقد في طوكيو يومي 5 و 6 فبراير 2008 لإعادة تقييم المنجزات التي تم تحقيقها في مجال تقديم الخدمات والوفاء بالالتزامات المرتبطة بإعادة إعمار أفغانستان؛

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن؛

1. **يدعو** إلى بذل جهود دولية حثيثة لتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة للشعب الأفغاني.
2. **يحث** الدول الأعضاء التي تعهدت بالمساهمة في الصندوق الائتماني لمساعدة الشعب الأفغاني ، على تقديم تبرعاتها، ويحث كذلك جميع الدول الأعضاء الأخرى على التبرع لهذا الصندوق بغية تعزيز قدراته وضمان استمرار أنشطته.
3. **يحث** الصندوق الائتماني لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدة شعب أفغانستان على الإسراع بالوفاء بالتزامه تجاه شعب أفغانستان.

4. **يحث** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية على تقديم مساعدات إنسانية عاجلة إلى أفغانستان وللموطنين الأفغان النازحين واللاجئين في الدول المجاورة ولا سيما جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، لضمان عودتهم طواعية وبكيفية مستديمة وإعادة إدماجهم وتوطينهم في بلادهم.

(**ب**) **المساعدة الاقتصادية لجمهورية أذربيجان**:

إذ يستذكر القرار رقم 10/21 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 34/3 – أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية؛

وإذ يؤكد التضامن التام للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع حكومة جمهورية أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد؛

وإذ يشير إلى قرارات مجلس الأمن الدولي في شأن هذا النزاع؛

وإذ يستنكر الحركة الانفصالية العدائية المدعومة من أرمينيا في مقاطعة ناغورنو كاراباخ بجمهورية أذربيجان وما تبع ذلك من احتلال لنحو 20% من أراضي أذربيجان ونزوح قرابة مليون من أبناء الشعب الأذربيجاني من ديارهم هرباً من الاعتداءات التي تقترب من مفهوم التطهير العرقي؛

وإذ يعي أن الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها أذربيجان في أراضيها المحتلة من قبل أرمينيا قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي؛

وإذ يعرب عن ترحيبها وتقديرها للمساعدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الشأن؛

5. **يناشد** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والمؤسسات الإسلامية تقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية وإنسانية ضرورية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني.

6. **يدعو** المنظمات الدولية إلى مواصلة تقديم مساعدات إنسانية ومالية إلى أذربيجان.

(ج) مساعدة اقتصادية لجمهورية تشاد :

إذ يستذكر القرار رقم 34/3- E الذي اعتمدته الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية؛

وإذ يستذكر القرار رقم 10/21 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي؛

وإذ ينظر إلى الوجود المكثف للاجئين على أراضي تشاد من ناحية وإلى استمرار صعوبة الأوضاع التي يعيش فيها النازحون من سكان تشاد من ناحية أخرى؛

وإذ يلاحظ مبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وأهدافه وتعهد الدول الأعضاء بتدعيم السلم والأمن الدوليين؛

7. **يدعو** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية إلى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية العاجلة إلى تشاد لمساعدتها في مواجهة المشاكل المتعددة للنازحين واللاجئين الموجودين على أراضيها وفي تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

8. **يناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الإنسانية تقديم المساعدة اللازمة لسكان شرق تشاد.

(د) مساعدة اقتصادية لجمهورية كوت ديفوار:

إذ يستذكر القرار رقم 34/3- E الذي صدر عن الدورة الرابعة والثلاثون للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص في القرار القاضي بإنشاء صندوق خاص للمساعدة في جهود إعادة الإعمار في كوت ديفوار؛

و نظرا للدور الذي قامت به جمهورية كوت ديفوار في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي لإحلال السلام والأمن في بعض الدول الأعضاء وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية؛

9. **يعرب** عن دعمه وتضامنه مع كوت ديفوار، حكومة وشعبا.

10. **يطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي اتخاذ التدابير المناسبة لإنشاء هذا الصندوق الخاص على وجه السرعة للتمكن من نزع السلاح وتسريح الجنود من الجيش وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز جهود مرحلة ما بعد الإعمار في كوت ديفوار.

11. **يناشد** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتوفير الدعم القوي ماليا واقتصاديا لجمهورية كوت ديفوار لتمكينها من التعامل مع الصعوبات الراهنة التي تواجهها.

12. **يطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي تشكيل فريق اتصال بشأن كوت ديفوار في أسرع وقت ممكن.

(هـ) المساعدة الاقتصادية لجمهورية غينيا :

إذ يستذكر القرارات السابقة الصادرة عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار 34/3 – أق الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تنهض به غينيا، في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، لإرساء دعائم السلم ولضمان تحقيق الاستقرار في بعض الدول الأعضاء المتضررة من النزاعات المسلحة؛

وإذ يرى في وجود أعداد هائلة من اللاجئين من ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار عبئا لا يطاق على اقتصاد جمهورية غينيا؛

وإذ يضع في الاعتبار حاجة جمهورية غينيا لإعادة بناء البلاد وضمان بقاء اللاجئين على قيد الحياة وعودتهم إلى بلدانهم ؛

13. **يوجه نداء ملحا** إلى المجتمع الدولي والدول الأعضاء لتقديم مساعدة مالية ومادية قيمة لجمهورية غينيا، بغية تمكينها من مواجهة الوضعية الصعبة الناجمة عن الاعتداءات التي تتعرض لها منذ مدة من الزمن، وبسبب وجود مئات الآلاف من اللاجئين فوق أراضيها وغالبيتهم من المسلمين .

14. **يناشد** البنك الإسلامي للتنمية زيادة مساعدته لجمهورية غينيا حتى تتمكن من إنشاء البنيات الأساسية الاجتماعية المطلوبة للوفاء باحتياجات النازحين واللاجئين، وتجاوز التدهور البيئي الناجم عن الحضور الهائل للاجئين.

15. **يناشد** المجتمع الدولي والدول الأعضاء تقديم دعم مالي واقتصادي قيم لبرنامج إعادة إعمار بلدان اللاجئين الأهلية من أجل ضمان عودتهم إليها.

و) المساعدة الاقتصادية للجمهورية اللبنانية :

وإذ يستذكر القرار رقم 10/13 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي؛

وإذ يستذكر القرار رقم 34/4 – أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية؛

وإذ يستذكر العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006، وما تسببت تسبب فيه من أضرار وخسائر في الأرواح والممتلكات وانعكاسات ذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان؛

وإذ يقدر الجهود التي تبذلها السلطات اللبنانية لتحقيق الأمن والاستقرار وبسط سلطتها بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1701(2006) وإعادة الإعمار وتوفير احتياجات اللبنانيين في المناطق التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي يواجهها المواطنون اللبنانيون المقيمون في المناطق التي تعرضت إلى العدوان الإسرائيلي؛

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الشأن:

16. **يعرب** عن تقديره للدول الأعضاء التي سارعت إلى تقديم المساعدات العاجلة إلى لبنان أثناء العدوان الإسرائيلي، **ويرحب** باستعداد هذه الدول مواصلة مساعداتها في إغاثة المنكوبين وإعادة الإعمار، ودعم وتطوير الاقتصاد اللبناني.

17. **يعرب** أيضا عن شكره للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والأجهزة المعنية التابعة لها لمسارعتها إلى مساعدة لبنان في مجالي إغاثة المنكوبين وإعادة الإعمار، **كما يرحب** بإعلان بوتراجايا حول الوضع في لبنان الذي صدر بتاريخ 2006/8/3 عن الاجتماع الخاص للجنة التنفيذية الموسعة المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي على المستوى الوزاري.

18. **يشيد** بالمؤتمر الدولي لدعم لبنان(باريس 3) المنعقد في كانون الثاني 2007، والذي استضافته مشكورة الحكومة الفرنسية، وبالنتائج المهمة التي صدرت عنه، وبورقة برنامج الإصلاح والنهوض الاقتصادي والاجتماعي التي قدمتها الحكومة اللبنانية لتحديث الاقتصاد اللبناني ونهوضه وتعزيز معدلات النمو

المستدام وتحسين الأوضاع اللبنانية لمجمل اللبنانيين، **كما يعرب** عن تقديره للدعم الذي أعلنته الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والصناديق المختصة عن تقديمه إلى لبنان خلال مؤتمر (باريس 3).

19. **يدين** العدوان الإسرائيلي المتعمد على المرافق العامة والبنى التحتية في لبنان، ويحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذا العدوان ونتائجه، ويحملها أيضا مسؤولية التعويض للجمهورية اللبنانية والمواطنين اللبنانيين عن الخسائر الفادحة التي لحقت بالاقتصاد اللبناني، **كما يدين** استمرار إسرائيل في الامتناع عن الانسحاب من أجزاء من الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا، إلى ما وراء الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً.

20. **يدين أيضاً** امتناع إسرائيل عن تقديم خرائط الألغام التي زرعتها في مختلف المناطق الزراعية والحيوية في الجنوب والبقاع الغربي، وامتناعها على تقديم شبكة القنابل العنقودية التي ألقتها أثناء عدوانها في صيف 2006، والتي تشكلان خطراً كبيراً على أرواح المدنيين وتمنعهم من ممارسة حياتهم الطبيعية. **كما يدين** استمرار إسرائيل في احتجازها لبنانيين في سجونها.

21. **يؤكد مجدداً** القرارات السابقة بشأن ضرورة تقديم مختلف أشكال المساعدة المالية والمادية والإنسانية في لبنان لتلبية احتياجاته الاقتصادية والفنية والتدريبية، **ويكرر الدعوة** إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية لتحّرك بشكل عاجل وفعال للمساهمة في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي.

22. **يحث** الدول الأعضاء على إيجاد السبل والوسائل لتسهيل دخول المنتجات اللبنانية إلى أسواقها.

ز- المساعدة الاقتصادية لشعب جامو وكشمير :

إذ يستذكر القرار رقم 10/30 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 34/3 – أ ق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية؛

وإذ يستذكر كذلك جميع القرارات السابقة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي حول تقديم المساعدة لشعب كشمير، وخاصة القرار 23/ 30 – أق، الصادر عن الدورة الثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية

وإذ يعرب عن تعاطفه العميق مع الضحايا وأسرهم وشعب جامو وكشمير الذين تكبدوا خسائر جسيمة ولحقت بهم أضرار اجتماعية واقتصادية وبيئية بسبب الزلزال الذي ضرب جنوب آسيا يوم 8 أكتوبر 2005؛

وإذ يعرب عن عرفانه للمساعدات والمساهمات والوعود التي قدمتها المجموعة الدولية ، خاصة الدول الأعضاء، من أجل دعم جهود الإغاثة وإعادة التأهيل لضحايا الزلزال والتي عكست روح التضامن والتعاون الإسلاميين للتصدي للتحديات التي نجمت عن كوارث طبيعية منقطعة النظير؛

وإذ يرحب بتعيين السفير عزت كامل مفتي، ممثلا خاصا للأمين العام للمنظمة لجامو وكشمير، معربة عن أملها أن يسهل هذا التعيين كذلك تنفيذ قرار المنظمة الخاص بالمساعدة الاقتصادية لشعب جامو وكشمير ؛

وإذ يعرب عن عميق تقديرها للمساعدات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة المعنية للكشميريين؛

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

23. **يوجه** نداء للدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية، مثل صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمات الخيرية، لتقديم مساعدات إنسانية سخية لشعب كشمير الذي تفاقمت محنته بسبب زلزال أكتوبر 2005.

24. **يشجع** المجتمع الدولي، خاصة البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية المعنية من العالم الإسلامي، على مواصلة تقديم الأموال والمساعدات اللازمة لدعم أعمال إعادة التأهيل والإعمار، في المناطق المتضررة من جامو وكشمير.

25. **يناشد** الدول الأعضاء المساهمة، متى ما أمكن ذلك، في إعادة تأهيل الشعب المتضرر من كارثة الزلزال لتحقيق رفاهته الاجتماعية والاقتصادية، حيث تعرضت كثير من سبل معيشته للضرر أو الدمار.

26. **يناشد** كذلك الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تقديم منح دراسية للطلبة الكشميريين في مختلف الجامعات والمؤسسات في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(ح) المساعدة الاقتصادية لجمهورية توغو:

إذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر (قرار رقم 1/24- إق)، وكذا القرار الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ، والقرار الصادر عن الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة للتعاون والتجاري؛

إذ يعتبر الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه جمهورية توغو جراء هزالة مساهمة شركائها التقليديين الذين علقوا مساعدتهم في القترة الممتدة من 1992 إلى 2007؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار حجم الأضرار التي لحقت بالبنيات الأساسية كالطرق والجسور والشبكات الكهربائية والمائية وكذا مرافق الخدمات الأساسية العامة مثل المدارس والمستشفيات جراء الفيضانات المدمرة التي اجتاحت المناطق الشمالية والجنوبية الشرقية من البلاد خلال الأشهر الأخيرة؛

وإذ يثمن الجهود التي بذلتها حكومة جمهورية توغو والنجاح الذي حققته في تنفيذ سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي وبرنامج مكافحة الفقر؛

وإذ يذكر كذلك بأن توغو تعتبر من ضمن أقل البلدان نمواً:

27. **يعرب** عن تضامنه الكامل مع توغو في مواجهتها التحديات الكبرى.

28. **يشيد** كذلك بالمساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء وهيئات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة.

29. **يقر** بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية توغو في سبيل تذليل الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها وتنفيذ برنامجها الشامل للإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية.

30. **يقر** كذلك بالحاجة إلى المساعدة الاقتصادية والإنسانية من أجل التخفيف من آثار الفيضانات التي عصفت بالمناطق الشمالية والجنوبية الشرقية من البلاد.

31. **يدعو** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية وخاصة منها البنك الإسلامي للتنمية من خلال صندوق التضامن الإسلامي للتنمية إلى تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية لجمهورية توغو.

32. **يطلب** من الأمانة العامة متابعة المسألة ورفع تقرير بشأنها إلى الدورة المقبلة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

(ط) المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء المتضررة من الجفاف والكوارث الطبيعية:

إذ يستذكر القرارات أرقام 10/10 – أق (ق إ) و10/28 – أق (ق إ) و10/26 – أق (ق إ) التي صدرت عن القمة الإسلامية العاشرة، وكذا القرار رقم 34/3 – أق، الذي صدر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية؛

وإذ يلاحظ بقلق الوضع الخطير الناجم عن الكوارث الطبيعية وموجة الجفاف والتصحر مع ما تخلفه من آثار مدمرة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتضررة، ولا سيما في قطاعات الزراعة والغذاء والبنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا في مجال الخدمات والمرافق العامة؛

وإذ يعي تماما أن الدول الأعضاء التي تنتمي إلى فئة البلدان الأقل نموا يتعذر عليها أن تتحمل بمفردها العبء المتزايد في مجال أعمال الإغاثة وإعادة التأهيل والإعمار؛

وإذ يقر بأهمية الاستعداد لمواجهة الكوارث وإدارتها من أجل التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، وضرورة مواصلة المجتمع الدولي لجهوده لتعزيز التوعية في هذا المجال،

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الشأن؛

(أ) جمهورية جيبوتي

إذ يساوره عميق القلق إزاء موجه الفيضانات الأخيرة في جيبوتي وما ألحقته من خسائر فادحة بقطعان الماشية وأضرار مادية بليغة بالطرق والمؤسسات الصحية مما أدى إلى انتشار وبائي الكوليرا والملاريا؛

33. **يناشد** الدول الأعضاء تقديم مساعدة مالية ومادية كبيرة إلى جمهورية جيبوتي لتعزيز السلم والإعمار فيها، وتنفيذ برنامجها للتقويم الهيكلي.

34. **يدعو** الدول الأعضاء إلى مساعدة جمهورية جيبوتي على التصدي للآثار المدمرة التي خلفها الجفاف مؤخرا سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي.

(**ب**) **جمهورية موزمبيق**:

إذ يقدر الجهود التي تبذلها حكومة موزمبيق من أجل تنفيذ برنامج القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية؛

يأسف للكوارث الطبيعية التي وقعت في موزمبيق مؤخراً ؛

35. **يناشد** البنك الإسلامي للتنمية وجميع المؤسسات الإسلامية والمجتمع الدولي بوجه عام، مواصلة تقديم المساعدات لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لموزمبيق.

36. **يحث** البلدان المتقدمة على إلغاء الديون الخارجية لموزمبيق في ضوء الجهود المبذولة حاليا للقضاء على الفقر.

37. **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لتنفيذ برنامج إعادة إعمار موزمبيق.

38. **يعرب** عن تقديره العميق للمساعدة التي تقدمها بعض الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

39. **يحث** المجتمع الدولي على تقديم المساعدة لإنشاء آليات وطنية، ودون إقليمية وإقليمية ودولية لمنع الكوارث وإدارتها والاستعداد لمواجهتها بما في ذلك نظم الإنذار المبكر.

(ج) المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء المتضررة من الحروب الإقليمية والعصيان المدني أو الأزمات السياسية:

إذ يستذكر أيضا القرارات أرقام 10/13- أق (ق. إ) و10/27 – أق (ق إ) و10/24 – أق (ق إ) و10/15 – أق (ق إ) و10/16 – أق (ق إ) و10/17 – أق (ق إ) و10/18 – أق (ق إ) و 10/22 – أق (ق إ) و10/21 – أق (ق إ) و10/20 – أق (ق إ) الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، وكذا القرار رقم 34/3 – أق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية؛

وإذ يأخذ في الحسبان أهداف ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ومبادئه وكذلك التزام الدول الأعضاء بتدعيم السلم والأمن الدوليين؛

وإذ يؤكد التضامن التام للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع حكومات البلدان المتضررة وشعوبها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها؛

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن؛

(أولا) جمهورية ألبانيا:

40. **يعرب** عن دعمه القوية لشعب ألبانيا الذي يواجه صعوبات اقتصادية كبرى في المرحلة الحالية لانتقاله إلى اقتصاد السوق.

41. **يحث** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية على تقديم مساعدة اقتصادية سخية إلى حكومة ألبانيا حتى تتمكن من تنفيذ برنامجها الإنمائي بنجاح.

(**ثانياً**) **جمهورية غينيا بيساو**:

إذ يلاحظ الموقف السياسي والعسكري الذي شهدته غينيا بيساو منذ 7 يونيو 1998 إلى اليوم وآثاره على الأنشطة الاقتصادية في البلاد متمثلة في خسائر كبيرة في المحاصيل الزراعية ومنتجات التصدير، وتشريد أعداد غفيرة من السكان، وتدمير مادي للمرافق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية مثل المدارس والمستوصفات والمستشفيات والأحياء السكنية، وغيرها ؛

42. **يحث** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على تقديم الغوث العاجل لغينيا بيساو بما يسهل إعادة دمج السكان في المشاركة في الحياة العامة.

43. **يناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تشارك في تمويل برنامج إعادة التأهيل والإنعاش الاقتصادي في غينيا بيساو.

(**ثالثاً**) **جمهورية قيرقيزيا**:

إذ يعرب عن تفهمه للوضع القائم في جمهورية قيرقيزيا بعد أن نالت استقلالها وسيادتها، وإذ يأخذ في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها هذا البلد في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر؛

44. **يناشد** جميع المسلمين والمؤسسات المالية الإسلامية تقديم مساعدات سخية لجمهورية قيرقيزيا لتمكينها من تجاوز الصعاب الاقتصادية التي تواجهها سواء على أساس ثنائي أو من خلال المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية لتمكينها من تنفيذ برنامجها الاقتصادي.

45. **يناشد** أيضاً البنك الإسلامي للتنمية زيادة مساعدته المالية والفنية إلى جمهورية قيرقيزيا.

(**رابعاً**) **جمهورية الصومال**:

إذ يساوره القلق العميق إزاء الوضع الحرج في الصومال، وإذ يتطلع إلى استعادة السلام والنظام في ذلك البلد العضو الشقيق في أقرب الآجال؛

وإذ يساوره القلق إزاء الآثار الاقتصادية السيئة من جراء الجفاف الخطير الذي تواجهه جمهورية الصومال ؛

46. **يهيب** بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تبادر إلى تقديم العون المادي وغيره من أشكال العون إلى الصومال بغية إنهاء المعاناة الإنسانية في ذلك البلد المسلم.

(**خامساً**) **جمهورية سيراليون**:

إذ يعرب عن تقديره للانشغال والاهتمام المستمرين اللذين أبداهما زعماء شبه إقليم غرب إفريقيا من أجل توطيد السلام في جمهورية سيراليون؛

وإذ يعرب أيضا عن تقديرها للمساعدة التي قدمتها كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية مصر العربية والدول الصديقة الأخرى التي تبرعت بالأغذية والملابس والأدوية للاجئين والنازحين من سكان سيراليون؛

وإذ يضع في الاعتبار أن النزاع المسلح في سيراليون قد أدى إلى وقوع أضرار مادية وخسائر في الأرواح والممتلكات، علاوة على إعاقة جميع الأنشطة الاقتصادية وبخاصة في قطاعات التعدين والزراعة والصناعة، الأمر الذي أدى إلى خسارة فادحة في الدخل الحكومي ودخل القطاع الخاص؛

47. **يناشد** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم مساعدات مالية ومادية كبيرة بصفة عاجلة إلى جمهورية سيراليون بغية تمكين شعبها من القيام بعملية إعادة التأهيل والبناء التي تدعو الحاجة لها وكذلك إعادة توطين حوالي مليون ونصف المليون من المواطنين العائدين والنازحين .

48. **يحث** صندوق منظمة المؤتمر الإسلامي الائتماني لسيراليون على مواصلة تسهيل تدفق المساعدات المالية التي تدعو لها حاجة ماسة، إلى سيراليون لتعجيل التعافي بعد فترة الصراع.

49. **يطلب** من الأمين العام بذل مساعيه الحميدة للإسراع بالموافقة على المشاريع التي تم تحديدها من أجل سيراليون.

(**سادسا**) **جمهورية طاجيكستان**:

إذ يساوره القلق البالغ إزاء الوضع الحرج الذي واجهته طاجيكستان من جراء خمسة أعوام من حرب أهلية دامية أفضت إلى الموت والإصابات وتفشي أمراض مثل سل والإسهال، فضلاً عن نزوح آلاف الأشخاص وتدمير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية؛

وإذ يلاحظ عودة نحو 200 ألف من اللاجئين الطاجيك إلى وطنهم وما يتطلبه ذلك من دعم مالي وتقني كبير؛

50. **يناشد** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإسلامية الإسهام بسخاء في محاولات التغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تواجه طاجيكستان سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنظمات متعددة الأطراف والإقليمية لتمكين طاجيكستان من تنفيذ برنامجها لإعادة التأهيل.

51. **يحث** البنك الإسلامي للتنمية على زيادة مساعدته المالية والتقنية إلى طاجيكستان.

(**سابعاً**) **الجمهورية اليمنية**:

إذ يضع في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الجمهورية اليمنية وما لحق بها من أضرار في قطاع السياحة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك؛

وتقديراً منه للجهود التي تبذلها حكومة الجمهورية اليمنية لتنفيذ سياسية الإصلاح الاقتصادي وبرنامج مكافحة الفقر وما حققته من نجاح في ذلك المجال؛

وإذ يأخذ في الاعتبار أيضا استمرار الأعباء الثقيلة التي تتحملها الحكومة اليمنية لإيواء مجموعات اللاجئين من الدول الإفريقية المجاورة لها؛

52. **يعرب** عن تقديره لجهود الحكومة اليمنية في سبيل تجاوز الصعوبات الاقتصادية وتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري والمالي الشامل وبرنامج مكافحة الفقر.

53. **يجدد** دعوتها للدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية والإقليمية لتقديم جميع أنواع المساعدات الاقتصادية للحكومة اليمنية لدعم جهودها في تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري والمالي وبرنامج مكافحة الفقر بغية التخفيف من الأعباء الثقيلة التي نتجت عن إيواء مجموعات من اللاجئين من الدول الإفريقية المجاورة له، مع تقديم الشكر للدول التي التزمت بتقديم تبرعاتها للجمهورية اليمنية في مؤتمر المانحين في لندن وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي.

(**ثامناً**) **جمهورية أوغندا**:

إذ يعي أن حكومة جمهورية أوغندا تواجه حالياً ضغطاً خطيراً على مواردها الشحيحة نتيجة لتدفق اللاجئين إليها من البلدان المجاورة، **وإذ يدرك** أن أوغندا تؤوي

الآن أعداداً كبيرة من اللاجئين ستتزايد بالتدريج إذا استمرت الاضطرابات، ولتقديم المساعدة للتخفيف من معاناة النازحين استجابة للنداء المشترك لكل من برنامج الغذاء العالمي وحكومة أوغندا؛

54. **يدعو** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية إلى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية العاجلة إلى أوغندا لمساعدتها على مواجهة مشكلة هؤلاء اللاجئين وما يترتب عليها من تبعات، وتؤكد الحاجة لتمكين أوغندا من تنفيذ برامجها الاقتصادية والثقافية ذات الصلة على نحو عاجل وفعال.

55. **يعرب** عن تقديره العميق للمساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة.

(ي) المساعدات المستمرة لبلدان الساحل الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

إذ يستذكر القرار رقم 34/3 – أق الذي صدر عن المؤتمر الإسلامي الرابعة والثلاثين لوزراء الخارجية؛

وإذ يلاحظ بقلق الوضع الصعب الذي تعاني منه بلدان الساحل الأعضاء في المنظمة من جراء الجفاف؛

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء في المنظمة التي أسهمت في تمويل البرنامج الأول الخاص بمساعدة بلدان الساحل الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يأخذ علما أيضا ببرنامج المساعدة الطارئة الخاصة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي والذي بادر به البنك الإسلامي للتنمية لفائدة دول الساحل الأعضاء؛

وإذ يستذكر القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي السادس القاضي بإنشاء البرنامج المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والسيلس من أجل بلدان الساحل؛

وإذ يعرب عن تقديره للمهمة التي قام بها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بزيارة للبلدان الإفريقية المتضررة من الجفاف، وهي : تشاد وبوركينا فاسو ومالي وغامبيا والسنغال والنيجر ، خلال الفترة من 24 إلى 31 مارس 2005؛

وإذ يعرب عن تقديره أيضا للمملكة العربية السعودية لمواصلة دعمها لدول الساحل الأعضاء المتضررة من الجفاف؛

56. **يدعو** إلى التنفيذ الفعلي للبرنامج المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والسيلس .

57. **يحث** الدول الأعضاء التي باستطاعتها أن تسهم ولم تسهم بعد في هذا البرنامج ولم تعلن عن برنامج منفصل، أن تساهم في تمويل البرنامج .

58. **يؤكد** مجددا تضامن الأمة الإسلامية مع شعوب الساحل.

ك المساعدات الاقتصادية للبلدان غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمعات المسلمة

إذ يستذكر القرارين رقمي 10/14 – أق (ق إ) و10/29 – أ ق (ق إ) الصادرين عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وكذا القرار رقم 34/3 – أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية؛

وإذ يسترشد بمبادئ ومقاصد ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الذي تؤكد وحدة الهدف والمصير لشعوب الأمة الإسلامية وتعهدها بتعزيز السلم والأمن الدوليين ؛

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الشأن؛

(1) **البوسنة والهرسك**:

إذ يذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن المنظمة والمعبرة عن تضامن أعضائها الكامل مع البوسنة والهرسك حكومة وشعبا؛

59. **يناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية وغيرها من المانحين تقديم تبرعات سخية للتمهيد للتنفيذ الكامل لبرنامج البنك الإسلامي للتنمية لتقديم مساعدات إنسانية إلى حكومة البوسنة والهرسك وشعبها بغية المساهمة في إعادة تعمير البلاد، والعمل على الحفاظ على الهوية الإسلامية للسكان المسلمين في البوسنة.

60. **يحث** المجتمع الدولي على المبادرة إلى اتخاذ تدابير فعالة لإعادة إعمار البوسنة والهرسك. وتقديم المساعدات الإنسانية الكفيلة بعودة اللاجئين والمهجرين إلى بيوتهم عن طريق صندوق الائتمان الخاص بالبوسنة والهرسك التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

61. **يطلب** من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي توجيه النصيب الأوفر من مساعداتها الدولية لإعادة إعمار البوسنة والهرسك في المناطق التي يقطنها مسلمو البوسنة والهرسك.

62. **يشيد** بما قام به صندوق إعادة إعمار البوسنة والهرسك من بناء العديد من المساكن وكذلك دعم المزارعين، وشكر الدول التي قدمت مساعدات للصندوق، وهي دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وماليزيا.

(2) **شعب الشيشان**

إذ يذكر بالانشغالات والدعم الذي أعرب عنه مؤتمر القمة الإسلامي السابع الذي عقد بالدار البيضاء (المملكة المغربية) في ديسمبر 1994م بشأن الوضع في الشيشان والذي تدهور عام 1999؛

وإذ يشير إلى النداء الذي وجهه فخامة الرئيس سيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ورئيس مؤتمر القمة الإسلامي الثامن إلى جميع الدول الأعضاء من أجل تقديم مساعدة إنسانية عاجلة للشعب واللاجئين والنازحين الشيشان واستعداد بلاده لتنسيق الجهود في هذا الصدد؛

وإذ يعرب عن القلق العميق بشأن محنة اللاجئين والنازحين المسلمين في الشيشان والأضرار الإنسانية والمادية الناجمة عن الأزمة الشيشانية في عام 1999م؛

63. **يدعو** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات الخيرية الإسلامية ويناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة والسخية إلى الشعب الشيشاني ولاجئيه.

64. **يوصي** جميع الدول الأعضاء بحث مؤسساتها والمنظمات غير الحكومية والأفراد على تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الشيشاني ولاجئيه.

65. **يعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

(3 **كوسوفو**:

وإذ يعرب عن قلقه تجاه الجماعة المسلمة في كوسوفو؛

66. **يناشد** الدول الأعضاء أن تولي اهتماما بالوضع الاقتصادي المتدهور في كوسوفو في هذا الوقت الحساس فى مسيرة تنميته.

67. **يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأن كل بند من البنود (أ) حتى (ل) إلى الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية.**

//ZZ\\

<OIC/SUM-11/2008/ECO-2/RES-FINAL/ZAK>زكريا

قرار

رقم (IS) ECO-11/3

النشاطات المتصلة بالمؤتمرات الوزارية الأخرى

حول القطاعات الاقتصادية

إن مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في دورته الثانية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين) في دكار ، جمهورية السنغال في يومي 6 و 7 ربيع الأول 1429هـ، الموافق 13 – 14 مارس 2008م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005؛

التعاون في مجال السياحة:

إذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية، وآخرها القراران رقما 10/32 – أق (ق إ) و34/4 – أق؛

وإذ يستذكر كذلك أحكام خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء، والتي حددت السياحة باعتبارها مجالا من مجالات التعاون ذات الأولوية؛

وإذ يأخذ علما بقرارات "تنمية السياحة" التي اعتمدتها الدورات الثانية والثالثة والرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، التي عقدت على التوالي في كل من كوالالمبور بماليزيا من 10 إلى 13 أكتوبر 2001 والرياض بالمملكة العربية السعودية من 6 إلى 9 أكتوبر 2002 وداكار بجمهورية السنغال من 28 إلى 30

مارس 2005، والدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة التي عقدت في باكو يومي 11 و12 سبتمبر 2006؛

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن؛

1. **يشكر** جمهورية السنغال وجمهورية أذربيجان، على استضافة الدورتين الرابعة والخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في دكار بالسنغال وباكو بأذربيجان في مارس 2005 وسبتمبر 2006 على التوالي.

2. **يدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى التنفيذ الكامل لقرارات الدورة الخامسة لمؤتمر وزراء السياحة ومقرراتها.

3. **يشيد** بالعرض الذي قدمته الجمهورية العربية السورية لاستضافة الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة عام 2008، **وتدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في هذا المؤتمر.

4. **يرحب** بالعرض الذي قدمته جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافة فعاليات سياحية.

5. **يشكر** حكومة جمهورية تركيا على استضافة اجتماع فريق الخبراء المعني بتنمية السياحة في اسطنبول من 9 إلى 11 مايو 2007.

6. **يسجل** علمه بالخطة الإستراتيجية لتنمية السياحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي استكملها الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بتنمية السياحة ، والتي يعتزم تقديمها للدورة السادسة لمؤتمر وزراء السياحة في دمشق 2008م بغية اعتمادها وعرضها على الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك لإجازتها النهائية .

7. **يشكر** جمهورية أذربيجان لعقد المؤتمر العلمي الدولي حول دور السياحة في اقتصادات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، في باكو يومي 21 و22 يونيو 2007.

8. **يشكر** المركز الإسلامي لتنمية التجارة على ما يبذله من جهد، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، من أجل إقامة معرض سياحي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مرة كل سنتين. وفي هذا السياق يرحب بالعروض المقدمة من حكومات كل من جمهورية لبنان وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافة المعرض السياحي في دوراته الثانية والثالثة والرابعة والخامسة في 2008 و2010 و2012 و2014 على التوالي، **ويدعو** الدول الأعضاء المشاركة بفاعلية في معارض السياحة المذكورة.

9. **يدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة لتقديم دعم مالي، وفني إلى المشروع الإقليمي "التنمية السياحية المستمرة في شبكة الحدائق والمحميات الطبيعية عبر الحدود في غرب إفريقيا" .

10. **يشكر** منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن الأُمم المتحدة والوكالة الكورية للتعاون الدولي ومؤسسة ST-EP لتمويل دراسة جدوى مشروع " التنمية السياحية المستمرة في شبكة الحدائق والمحميات الطبيعية عبر الحدود في غرب إفريقيا".

11. **يسجل** علمه بمقترح الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تنظيم منتدى دوري للقطاع الخاص مستقبلا.

12. **يشكر** المملكة العربية السعودية لتنظيم مؤتمر دولي حول السياحة والحرف اليدوية والأنشطة المرتبطة بها في البلدان الإسلامية في الرياض في الفترة من

16 إلى 23 شوال 1427هـ (7 إلى 14 نوفمبر 2006) بالتعاون مع مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا).

13. **يشكر** المملكة العربية السعودية لاستضافة وتنظيم المنتدى السياحي الأول في الرياض في الفترة من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2007، بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

14. **يرحب** بعرض جمهورية أذربيجان استضافة منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي للمؤسسات النشطة في السياحة على طريق الحرير في شيكي بأذربيجان يومي 14 و 15 ابريل 2008.

15. يرحب بعض جمهورية أذربيجان استضافة مؤتمر منظمة القمة الإسلامي حول السياحة الصحية والدينية: " منظمة الترفيه والروحي والبدني"" المقرر عقده في ناخشيفان بجمهورية أذربيجان في 20 – 22 مايو 2008.

16. **يرحب** بعرض الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا تنظيم حلقة دراسية حول تنمية تكنولوجيا السياحة الالكترونية في البلاد الإسلامية ، بالتعاون مع جمهورية أذربيجان الرئيس الحالي للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، وفي دكا ببنغلاديش في 1 – 3 أبريل 2008 ويشكر البنك الإسلامي للتنمية لمساهمته في تمويل هذه الحلقة الدراسية.

17. **يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي.**

//ZZ

زكريا<OIC/SUM-11/2008/ECO-3/RES-FINAL/ZAK>

قرار

رقم (IS) ECO-11/4

بشأن

أنشطة مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي

إن مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في دورته الثانية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين) في دكار ، جمهورية السنغال في يومي 6 و 7 ربيع الأول 1429هـ، الموافق 13 – 14 مارس 2008م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005؛

(أ) **أنشطة الأجهزة المتفرعة عن منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في المجالات الاقتصادية والتجارية:**

إذ يذكر بالقرار رقم 10/33 – أق (ق .إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي ؛

وإذ يذكر بالقرار رقم 34/5 – أق، الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، بشأن نشاطات الأجهزة المتفرعة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وبخاصة مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (أنقرة) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (الدار البيضاء)؛

وإذ يسجل بارتياح تزايد النشاطات المشتركة بين أجهزة المنظمة ووكالاتها؛

وإذ يعرب عن تقديره للدور الذي تضطلع به الأجهزة الفرعية لتنفيذ خطة العمل الهادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، وبرنامج العمل العشري للمنظمة ؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

أولاً: نشاطات مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

وإذ يسجل بارتياح التقرير حول النشاطات المقدمة من قبل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) ، وتغيير الاسم لمختصر للمركز باللغة الإنجليزية من (SESRTCIC) إلى (SESRIC) ؛

1. **يثني** على بالدور الذي يضطلع به المركز من خلال مساهماته الفعالة لتنفيذ خطة العمل الهادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء وبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وكذلك العديد من قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) والمؤتمرات الوزارية .
2. **يثني** على المركز لما قدمه من تقارير فنية ودراسات حول البنود الاقتصادية البارزة بأجندة دورات الكومسيك السنوية ، واللجنة الإسلامية واجتماعات ومؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي الوزارية الأخرى، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى محاولة تنفيذ التوصيات ومقترحات المشاريع المتضمنة في هذه التقارير والدراسات .
3. **يلاحظ** بارتياح المساهمات الفعالة المنجزة من قبل المركز والمتصلة بتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، خاصة في مجال تخفيف الفقر ، **ويحث** الدول الأعضاء على المشاركة النشطة والفعالة في عمل المركز

في هذا المجال من خلال المتابعة عن قرب للتوصيات ومقترحات المشـــاريع في وثائق المركز ودراساته في هذا المجال الحيوي ، ويشجع المركـــز علـــى تنفيذ مشاريع تخفيف الفقر لمصلحة الدول الأعضاء، متى أمكن ذلك .

4. **يمتـدح** المركز لما أعده من تقارير تنويرية حول تخفيف الفقر والأمن الغذائي في الدول الأعضاء الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء كمســـاهمة أوليـــة فـــي البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا المتعهد به في برنامج العمل العشري ، **ويثنـي** على نشاطات مركز أنقرة لتحسين الإنتاجية الزراعية في الدول الأعضـــاء ، وخاصة مبادرة المركز لزيادة إنتاجية الكسافا وإمكانية معالجتها فـــي بعـــض الدول الأعضاء في منطقة غرب إفريقيا وجنـــوب الصـــحراء والتـــي يمكـــن استخدامها كنموذج لتخفيف الفقر والأمن الغذائي في دول أخرى بالمنطقة .

5. **يثني** بالجهود البناءة التي قام لها المركز ، بصفته المؤسسة المنسقة لجلســـات الكومسيك لتبادل وجهات النظر ، لإعداد وتنفيذ جلسة تبادل وجهات النظر في دورة الكومسيك الثالثة والعشرين حول موضوع "تمويل القـــروض متناهيـــة الصغر وتخفيف الفقر في الدول الأعضاء" ، **ويمتدح** المركـــز علـــى التقريـــر المفصل الذي عرضه على الدورة سالفة الذكر حول نتائج الورشة التي نظمها حول الموضوع ، والذي تبنى مجموعة قرارات وجمع بين عـــدة مقترحـــات مشاريع تنفذ من قبل الدول الأعضاء، **ويشـجع** المركز على مواصلة عمله فـــي هذا المجال الحيوي لمصلحة الدول الأعضاء .

6. **يثنـي** على المركز لجودة وصلة البرامج التدريبية والدورات والندوات التـــي ينظمها حول مختلف المواضيع التي تهم الدول الأعضاء ، خاصة الـــدورات التدريبية المستمرة لبناء القدرة الإحصائية والتي ينظمهـــا المركـــز لمصـــلحة مؤسسات الإحصاء القومية بالدول الأعضاء **ويحـث** الـــدول الأعضـــاء علـــى

المشاركة والاستفادة من هذه الدورات ونشاطات التعاون الفني الأخرى التي يقوم لها المركز.

7. **يعبر** عن تقديره لقواعد البيانات الإحصائية ذات الفائدة الجمة التي كونها المركز والمطبوعات التي أنتجها **ويدعو** كل الدول الأعضاء لتقديم بياناتها الإحصائية ومعلوماتها إلكترونيا وبشكل منتظم للمركز مستخدمة إمكانيات موقع المركز على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) وذلك لتحسين آلية جمع البيانات الإحصائية الرسمية والمواكبة والمعلومات من قبل المركز .

8. **يشجع** المركز لتكثيف اتصالاته وتعاونه مع المؤسسات الإقليمية والدولية ، خاصة تلك العاملة في إطار الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ، مثل مؤسسات بريتون وودس **BRETTON WOODS** .

9. **يحث** الدول الأعضاء، التي لم تفعل حتى الآن، على دفع مساهماتها الإلزامية في ميزانية المركز بانتظام، **وتسديد** متأخرات هذه المساهمات ، إن وجدت، في أقرب فرصة ممكنة.

10. **ويعبر** عن شكره وتقديره لحكومة جمهورية تركيا ، البلد المضيف للمركز، على منحها قطعة أرض قيمة للمركز في المدينة الدبلوماسية في العاصمة أنقرة لإنشاء مقر جديد للمركز عليها ، ووعدها بتقديم مساهمة مالية للمبنى، ويدعو الدول الأعضاء للمشاركة والمساهمة لتتسنى عملية إكمال الإنشاء في تاريخ مبكر.

ثانياً: **نشاطات المركز الإسلامي لتنمية التجارة**.

إذ يسجل بارتياح تقرير النشاط المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة؛

11. **يشيد** بالدور الذي يلعبه المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجالاته.

12. **ينوه** بالمركز لما قدمه من تقارير ودراسات مفيدة جداً بشأن أبرز البنود الاقتصادية على جدول أعمال اللجنة ويشجعه على مواصلة أداءه الممتاز في هذا المضمار.

13. **يثني** على المركز لما ينظمه من ندوات دراسية وورش عمل تدريبية حول مختلف المواضيع التي تهم البلدان الأعضاء.

14. **يعرب** عن تقديره للمركز لما يصدره من منشورات إحصائية مفيدة جداً ويدعو جميع البلدان الأعضاء للرد على استبياناته الإحصائية التي يوزعها عليها لجمع المعلومات والبيانات الرسمية والمحدثة.

15. **يعرب** عن تقديره للمركز لما قام به من عمل قيم في مجالات تخصصه لتنفيذ "برنامج العمل العشري لمواجهة التحديات التي تجابه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين" الذي اعتمدته مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الثالث/خاصة الهدف المنشود لتعزيز نصيب التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي من التجارة العالمية للدول الأعضاء لتبلغ نسبة 20% سنة 2015.

16. **يشيد** بالدور الذي يقوم به مكتب تنسيق الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة في إدارة أمانة لجنة المفاوضات التجارية في إطار الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

17. **يشيد** بالمركز لتنظيم المعرض التجاري الحادي عشر للبلدان الإسلامية في دكار بالسنغال في الفترة من 21 إلى 25 نوفمبر 2007 والمعارض المتخصصة ومنتديات الأعمال الأخرى في مختلف القطاعات التي تمتلك قدرات تجارية كامنة بين الدول الأعضاء في المنظمة.

18. **يلاحظ** بارتياح المساهمات النشطة التي يقدمها المركز لتنفيذ خطة عمل المنظمة ومختلف القرارات التي تقدم من الكومسيك والمؤتمرات الوزارية.

19. **يحث** الدول الأعضاء على المشاركة النشطة والفعالة في عمل هذه الأجهزة والاستجابة السريعة لما توزعه هذه الأجهزة من استبيانات، والمتابعة الدقيقة لما تصدره من وثائق ودراسات، وذلك بغية تحقيق أقصى استفادة من هذه الأجهزة في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

20. **يشجع** هذه الأجهزة على تكثيف الاتصالات مع المؤسسات الدولية والإقليمية العاملة لا سيما في إطار منظمة الأمم المتحدة وغيرها مثل مؤسسات (بريتون وودز) والاستفادة مما تنشره هذه المؤسسات من دراسات وتقارير.

21. **يحث** الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها الدورية الإلزامية في ميزانيات هذه المؤسسات على أن تبادر إلى ذلك بانتظام وتسوية ما قد يستحق عليها من متأخرات في أقرب وقت ممكن وذلك للتغلب على ما تواجهه هذه الأجهزة حالياً من مصاعب مالية.

22. **يلاحظ** أن على الدول الأعضاء أن تستفيد من الخدمات الخاصة التي تقدمها الأجهزة المتفرعة، علاوة على المهام التي أنيطت بها في برامج عملها وذلك على أساس تعاقدي.

23. **يدعو** مؤسسات المنظمة إلى المشاركة بفاعلية في الاجتماعات التشاورية للجنة خلال الفترات الفاصلة بين الدورات بكيفية دورية بالتزامن مع الدورات السنوية العادية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) واللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك تعزيزا للتعاون القائم بين منظمة المؤتمر الإسلامي ولتفادي الازدواجية ورصد التقدم الذي يتم

إحرازه في إطار البرامج المعنية لكل مؤسسة والاستفادة من خبرات بعضها البعض.

24. **يحث** الدول الأعضاء عند ترشيح من يمثلها في مجالس إدارة تلك الأجهزة أن تختار ممن لهم صلة أو خبرة في مجال أنشطة تلك الأجهزة، وحبذا لو وضعت شروطا لاختيار الدول لمن يمثلها في تلك المجالس.

ب- أنشطة المؤسسات والأجهزة المتخصصة لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

البنك الإسلامي للتنمية.

وإذ يستذكر أيضا القرارين رقمي 10/34 – أق (ق إ) و10/37 – أق (ق إ) الصادرين عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وكذا القرار رقم 33/19 – أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر لإسلامي لوزراء الخارجية؛

وبعد الإطلاع بارتياح على التقرير بشأن أنشطة وعمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

25. **يعرب** عن ارتياحه لما يتميز به رئيس البنك وموظفوه من تفان وكفاءة في تسيير هذه المؤسسة لتأمين حسن سير أدائها، ولمواصلتها تقديم مساهمة قيمة لدعم التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء والمجتمعات.

26. **يشيد** بالبنك لما يتخذه من خطوات لتنفيذ البرنامج العشري الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي انعقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005 بشأن إنشاء صندوق تخفيف حدة الفقر، وزيادة رأسمال البنك، وإنشاء المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة.

27. **يعرب** عن شكره للدول الأعضاء التي أعلنت عن تخصيص مساهمات في موارد صندوق التخفيف من وطأة الفقر، مع الإشادة بصفة خاصة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية لمساهمته السخية بمبلغ قدره مليار دولار أمريكي لفائدة الصندوق ، ولدولة الكويت وللجمهورية الإسلامية الإيرانية وللجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ولدولة قطر التي تبرعت على التوالي بمبالغ قدرها 300 مليون دولار أمريكي و100 مليون دولار أمريكي و50 مليون دولار أمريكي و50 مليون دولار أمريكي لفائدة الصندوق ، ويحث جميع الدول الأعضاء التي لم تساهم بعد أن تبادر إلى الإعلان عن مساهمتها المالية السخية لفائدة هذا الصندوق.

28. **يلاحظ** قرار مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية بتغيير اسم صندوق تخفيف حدة الفقر إلى صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، خلال الاجتماع الثاني والثلاثين لمجلس المحافظين في دكار، السنغال 29-30 مايو 2007م.

29. **يرحب** بتدشين صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في دكار بالسنغال في 30 مايو 2007 على يد الرئيس عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال خلال جلسة خاصة عقدت على هامش الاجتماع الثاني والثلاثين لمجلس محافظي البنك.

30. **يعبّر** المؤتمر عن قلقه إزاء الفجوة الواسعة بين رأس المال الأولي المستهدف لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ومقداره (10) بليون دولار أمريكي وبين المساهمات البالغة (1ر6) بليون دولار أمريكي والتي أعلنتها 31 دولة عضو من بين 57 دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي. **ويناشد** المؤتمر الدول الأعضاء تقديم مساهمات سخية تتناسب مع قدراتها المالية والاقتصادية لبلوغ رأس المال الكامل للصندوق ومقداره (10) بليون دولار أمريكي بحلول

نهاية 2009، ومبلغ (6) بليون دولار أمريكي بحلول نهاية 2008 بغية تمكين الصندوق من تنفيذ برنامجه.

31. **يشكر** كلاً من الأمين العام للمنظمة ورئيس البنك الإسلامي للتنمية ورئيس جمهورية السنغال لإيفاد بعثات رفيعة المستوى إلى الدول الأعضاء في المنظمة لحشد الموارد للصندوق.

32. **يلاحظ** مع التقدير أن المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة بدأت عملياتها أعمالها في غرة محرم 1429هـ (10 يناير 2008). برأسمال معلن قدره 3 مليار دولار أمريكي ، وبرأسمال مكتتب قدره 750 مليون دولار أمريكي ، **ويدعو** مجتمع الأعمال للاستفادة من برامج التمويل الخاصة بالمؤسسة وخدماتها.

33. **يعرب** عن تقديره لتوقيع اتفاقية بشأن إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بمشاركة 47 دولة عضو و8 مؤسسات مالية، **ويناشد** الدول الموقعة والمؤسسات المالية التعجيل بتصديق الاتفاقية.

34. **يشيد** بالبنك الإسلامي للتنمية لاتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق زيادة جوهرية في رأس المال المصرح به والمكتتب فيه للبنك لتمكينه من تعزيز دوره في تقديم الدعم المالي والمساعدات الفنية للبلدان الأعضاء في المنظمة وفقاً للقرار الذي صدر عن مجلس محافظي البنك في اجتماعه الحادي والثلاثين بالكويت 30 و 31 مايو 2006 بتحقيق الزيادة المذكورة وفقاً للقرار الذي صدر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي (7و8 ديسمبر 2005 في مكة المكرمة).

35. **يدعو** الدول الأعضاء التي لم تكتتب بعد في الزيادة العامة الثانية المبادرة إلى ذلك.

36. **يرحب** مع التقدير بمبادرة البنك الإسلامي للقدرات الإحصائية التي أطلقها البنك مؤخراً وجاءت في وقتها والتي تنشد في المقام الأول مساعدة البلدان الأعضاء على بناء قدراتها الإحصائية وتعزيزها وتقديم مساعدات فنية لتنمية الموارد البشرية والإطار المؤسسي في مجال الإحصاءات وتمويل البنية المادية والإحصائية والعمليات الإحصائية الدورية.

37. **يشيد** بالبنك للخطوات التي اتخذها لتنفيذ قرارات القمة الإسلامية العاشرة بشأن إعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين **ويعرب** عن تقديره للجهود التي بذلها البنك في فرق العمل ذات الصلة المعنية بالتجارة البينية في إطار المنظمة وتدريب الصحة والقضاء على الأُمية **ويحث** الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة المعنية على ضم جهودها إلى جهود فرق العمل المعنية.

38. يرحب بالقرار الذي صدر عن مجلس محافظي البنك في اجتماعه السابع والعشرين (أكتوبر 2002، واجادوجو) بإصدار إعلان بشأن تعاون مجموعة البنك مع إفريقيا، **ويسجل** أن الإعلان جدد تأكيد التزام البنك للبلدان الأعضاء الإفريقية الأقل نموا، في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (نيباد).

39. **يسجل كذلك** أن البنك تعهد – بموجب هذا الإعلان – بتمويل مساعدات التنمية للبلدان الأعضاء من إفريقيا جنوب الصحراء بمبلغ وقدره بليوني دولار أمريكي على مدى خمس سنوات اعتبارا من 1424هـ (2004/2003) في مجالات مثل القطاع الاجتماعي والنقل والتجارة والتمويل متناهي الصغر وتدابير بناء القدرات ذات الصلة، وأن اجمالي المبلغ المستخدم بلغ 2.38 بليون دولار (119% من المبلغ المرصود) في نهاية 1428هـ (السنة الخامسة من الإعلان).

40. **يرحب** مع التقدير الجهود التي يبذلها البنك الإسلامي لوضع برنامج عمل خماسي خاص لتنمية أفريقيا في إطار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية لدعم التنمية والقضاء على الفقر في إفريقيا.

41. **يلاحظ** كذلك بارتياح أن التقرير الخاص بالبرنامج المذكور قدم بعد إدراج الآراء والملاحظات التي أبداها وزراء الاقتصاد والتخطيط في الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في دكار في جمهورية السنغال يومي 22 و23 يناير 2008.

42. **يرحب** مع التقدير بتوجهات البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا والتي وضعت من ضمن أولوياتها محاربة الفقر على أساس منهج ثنائي يهدف من ناحية إلى تلبية معظم الحاجات الأساسية للسكان من خلال برامج ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق التمويل التفضيلي الذي يقدمه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، ومن ناحية أخرى الإسراع بالتنمية من خلال دعم البنيات الاقتصادية المدرة للدخل وبرامج التنمية عن طريق التمويل التقليدي.

43. **يلاحظ** بارتياح الجهود التي يبذلها البنك من أجل تعزيز التجارة البينية في إطار المنظمة، بما فيها توقيع مذكرة تفاهم مع حكومة ماليزيا (بصفتها رئيس الدورة العاشرة للقمة الإسلامية) وتركيا (في إطار إستراتيجية الحكومة التركية للتنمية في إفريقيا التي أطلقت في 2003).

44. **يشكر** البنك الإسلامي للتنمية على مساهمته في تمويل الجولة الأولى والثانية من المفاوضات التجارية في إطار اتفاقية نظام الأفضلية التجارية بين البلدان الإسلامية.

45. **يعرب** عن تقديره لبرامج المساعدة الفنية التي ينفذها البنك لمساعدة الدول الأعضاء التي انضمت لعضوية منظمة التجارة العالمية أو في سبيلها إلى ذلك،

ولدور البنك في تنظيم اجتماعات تشاورية، **ويشيد** بجهود البنك في تقديم مساعدات فنية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في المنظمة في تنمية الموارد البشرية والمؤسسية مثل تنظيم دورات في سياسات التجارة وندوات وحلقات دراسية وورش عمل حول المواضيع الرئيسة وتقديم مساعدة فنية محددة مباشرة للدول الأعضاء في المنظمة.

46. **يعرب عن الارتياح** أن البنك ظل منذ 1996 ينفذ بنجاح تكليف الكومسيك له بتنظيم اجتماعات تشاورية للدول الأعضاء لتمكينها من تبادل الآراء وتنسيق المواقف بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك استعدادا للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية وتنسيق مواقفها ذات الصلة بالمواضيع التي تثار في بنود جدول الأعمال.

47. **يعرب عن تقديره** لجهود البنك الإسلامي للترتيب لاجتماعات إعدادية تسبق الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، للتشاور وتبادل الآراء بين الدول الأعضاء، وتشيد بدعم البنك للدول الأعضاء في جهودها للمشاركة بفاعلية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ولمواصلته تقديم مساعدات فنية ومالية للدول الأعضاء في المواضيع ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية.

48. **يشكر** البنك على تنظيم اجتماعات تشاورية بين البعثات الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعتمدة لدى منظمة التجارة العالمية (فبراير وديسمبر 2007 وفبراير 2008م) لتبادل الآراء بشأن جولة الدوحة حول المفاوضات التجارية ومناقشة الطرق الممكنة للتقدم.

49. **يشكر** البنك الإسلامي للتنمية لمبادرته إلى التخفيف من ديون الدول الأعضاء في إطار مبادرة دولية للتخفيف من عبء الدين الذي تتحمله البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

50. **يعرب عن تقديره** للجهود التي يبذلها البنك لمواصلة تخصيص مبلغ بليون دولار أمريكي من موارد رأسماله العادي للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة، ويحث الدول الأعضاء والمصارف والمؤسسات المالية في البلدان الأعضاء على دعم جهود هذه المؤسسة لتأمين المبالغ الإضافية اللازمة لنشاطاتها في تمويل التجارة.

51. **يلاحظ مع التقدير** جهود المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تشجيع تدفق الاستثمار الخارجي للبلدان الأعضاء في المنظمة وتعزيز صادراتها للعالم كله ، **ويحث** الدول الأعضاء في المنظمة ، التي لم تنضم للبنك أو لم تستوف شروط الانضمام أن تبادر إلى ذلك حتى تستفيد من خدماتها.

52. **يعرب عن تقديره** لجهود البنك الإسلامي لمنح معاملة تفضيلية للشركات والمتعاقدين من الدول الأعضاء في تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك وتدعو البنك إلى تكثيف جهوده في هذا المجال.

53. **يؤكد** أهمية الدور الذي يقوم به البنك في تسهيل تنفيذ برنامج القدرات لتخفيف الفقر في الدول الأعضاء بعد تحديد أربعة مشاريع ريادية ضمن المرحلة الأولى من البرنامج (بناء القدرات لتنمية القطاع صيد الأسماك في بنغلاديش، وبناء القدرات في التخطيط والتفاوض والإدارة لاستغلال النفط والموارد المعدنية في موريتانيا ، وبناء القدرات في صناعة زيت النخيل وتنمية المواشي وتكنولوجيا تسمين الماشية في سيراليون وبناء القدرات في تنمية المشاريع الصغيرة والتمويل متناهي الصغر للناجين من تسونامي في ناناغوري اتشيه دار السلام في إندونيسيا) بتكلفة إجمالية قدرها 31 مليون دولار.

54. **يعرب عن تقديره** لجهود البنك الإسلامي في إنشاء المؤسسة العالمية للوقف، **ويحث** الدول الأعضاء على التعاون معه في النهوض بالأوقاف من أجل تعزيز دورها الاجتماعي والاقتصادي.

55. **يسجل مع التقدير** جهود البنك في تقديم دعم للدول الأعضاء التي تواجه كوارث طبيعية وجفاف وتصحر خاصة في مجالات الزراعة والغذاء وإعادة التأهيل والبنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات العامة والمرافق.

56. **يشكر** البنك الإسلامي على إطلاق برنامج لتنمية القطن وصناعات النسيج في بلدانه الأعضاء، وتمويل نشاطات بناء قدرات المنظمة في مجال القطن (زيارة خبراء من بعض الدول الأعضاء لإعداد دراسات متخصصة بشأن الاجتماعين الأول والثاني لفريق الخبراء حول تعزيز الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية للدول الأعضاء المنتجة للقطن ، ومنتدى تنشيط التجارة والاستثمار في قطاع القطن ، ومنتدى تعزيز التجارة والاستثمار في قطاع القطن بين بلدان الأعضاء في المنظمة)، وإدراج موضوع القطن في إطار برامجه للمساعدات الفنية، المتصلة بمواضيع منظمة التجارة العالمية.

57. **يشيد** بجهود البنك والأمانة العامة للمنظمة لإنشاء فريق عمل فني تنظيمي مشترك لمتابعة تنفيذ برنامج العمل العشري الذي صدر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي (7 و8 ديسمبر 2005).

(ج) نشاطات المؤسسات المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في المجالات الاقتصادية والتجارية:

إذ يستذكر أيضا القرار رقم 10/35 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي والقرار رقم 34/20 – أق، الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية؛

وإذ يأخذ علما بأنشطة كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر؛

وإذ يعرب عن تقديره للدور الذي تضطلع به المؤسسات المنتمية في صياغة وتنفيذ خطة العمل الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء؛

وإذ يعرب عن تقديره للدور الذي تلعبه المؤسستان في مجال نشاطهما؛

1 – **أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة**

بعد الاطلاع على التقرير المتعلق بأنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة؛

وإذ يشيد بالدور الهام الذي اضطلعت به الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء ولتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي من خلال خطة عملها؛

58. **يناشد** الدول الأعضاء تقديم دعمها **ويحث** غرف التجارة والصناعة في الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في مشاريع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي.

59. **يرحب** بمشروع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة **ويدعمها** كممثلاً رئيسياً للقطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

60. **يرحب** أيضاً بهيئة الزكاة العالمية والمؤسسة العامة الدولية للأوقاف **ويدعو** الدول الأعضاء لتخويل هاتين المؤسستين فتح فروع وطنية وفي المدن.

61. **يتبنى** الخطوات التي أتخذتها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لفائدة التأشيرة المفتوحة لأعضاء اتحاد الأعمال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي **ويحث** الدول الأعضاء على التوقيع على الاتفاقية ذات الصلة .

62. **يحث** الكيانات الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على المشاركة في الشركات المقترحة مثل: الشركة الإسلامية الدولية للبحث عن فرص الاستثمار وترويج التجارة البينية، واتحاد الأعمال، وبنك الإعمار ، وشركة تطوير البنية التحتية ، وشركة استخدام وتوظيف العمالة ، وشركة تطوير السياحة بين البلدان الإسلامية وغيرها من الشركات العاملة في مجال توسيع التجارة والتبادل فيما بين الدول الإسلامية . **ويدعو** حكومات منظمة المؤتمر الإسلامي للترحيب بإنشاء مثل هذه الشركات وفروعها وتسهيل الإجراءات الضرورية لها

2 – **أنشطة منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر**

63. **يعرب** عن شكره لخادم الحرمين الشريفين ولحكومة المملكة العربية السعودية على الدعم الدءوب الذي تخص به منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر وعلى ما تقدمه من تبرعات واستضافتها لمقرها.

64. **يعرب** عن شكره كذلك لحكومة المملكة العربية السعودية على ترخيصها بإنشاء مقر شركة بكة للملاحة بجدة.

65. **يعرب** عن شكره لحكومة دبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) على استضافة الاجتماع المشترك الثامن والعشرين للجنة التنفيذية والاجتماع الثلاثين للجمعية العمومية في دبي، وأيضا لتسجيلها شركة بكة للملاحة دون وسيط أو كفيل محلي وإعطاءها ملكية 100% ومنحها قطعة أرض في مكان مناسب بدون

مقابل، وكذلك لتسجيلها فرع النادي الإسلامي للحماية والتعويض (وهو شركة تأمين لا تهدف للربح) في دبي.

66. **يرحب** بقيام شركة بكة للملاحة وتدعو شركات الملاحة والقطاع الخاص والأفراد في الدول الأعضاء لدعم ومساندة الشركة في جهودها الهادفة لخدمة الأمة الإسلامية.

67. **يعرب** عن تقديره لحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لما تقدمه من دعم للنادي الإسلامي للحماية والتعويض ولتمكينه من مزاولة نشاطه وتوفير التغطية المناسبة في إطار القانون الإيراني وبالحد الأدنى من القيود القانونية.

68. **يشيد** بالجهود المشتركة للجنة التنفيذية لمنظمة الاتحاد الإسلامية لمالكي البواخر ومجلس النادي الآسيوي للحماية والتعويض وشركات الملاحة الإيرانية، ولاسيما شركة ناقلات النفط الوطنية الإيرانية ومساهماتها في دخول النادي الآسيوي للحماية والتعويض تحت مظلة منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.

69. **يدعو** الدول الأعضاء وشركاتها الملاحية إلى تسجيل سفنها لدى النادي الإسلامي للحماية والتعويض في جزيرة قشم بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك حتى يتمكن النادي من الارتقاء إلى مستوى النوادي الدولية للحماية والتعويض وللتشجيع على معاملة السفن التي تعمل تحت غطاء النادي معاملة السفن الوطنية في موانئ الدول الأعضاء؛ ويحث سلطات الموانئ في الدول الأعضاء كافة على التعاون وتقديم جميع أشكال الدعم والتسهيلات لقبول غطاء النادي الإسلامي للحماية والتعويض وشهادات الدخول التي يصدرها النادي. **كما يحث** شركات التأمين في الدول الأعضاء على تسهيل جميع الخدمات للنادي الإسلامي للحماية والتعويض وفقا لدعم غطاء النادي.

70. **يرحب** بقيام نظام المعلومات التعاوني بمقر الأمانة العامة لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر في جدة لخدمة شركات الملاحة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

71. **يحث** الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على النظام الأساسي لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر على أن تبادر إلى ذلك.

72. **يناشد** الدول الأعضاء مواصلة تقديم دعمها ومساعدتها لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.

73. **يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأن كل بند ورد في الأجزاء من "أ" إلى "ج" إلى الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.**

//ZZ\\

<OIC/SUM-11/2008/ECO-4/RES-FINAL/ZAK> زكريا

قرار

رقم (IS) ECO-11/5

بشأن

مشروع الخط الحديدي بين داكار وبورتسودان

إن مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في دورته الثانية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين) في دكار ، جمهورية السنغال في يومي 6 و 7 ربيع الأول 1429هـ، الموافق 13 – 14 مارس 2008م،

إذ يشير إلى توصية مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في باكو بأذربيجان في الفترة 22 – 23 يونيو 2006م؛

وإذ يؤكد على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لمشروع الخط الحديدي بين بورتسودان وداكار اعتماداً على البنية التحتية المتوفرة حالياً حسبما أوضحته دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لربط الدول الإفريقية على طول الخط الحديدي المقترح بين بورتسودان وداكار ، المعدة بمعرفة إدارة التخطيط والنُظم بهيئة سكك حديد السودان ؛

1. **يقرر** تكوين لجنة تضم في عضويتها رئيس البنك الإسلامي للتنمية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وممثلين عن الدول التي يمر بها الخط الحديدي المقترح بين داكار وبورتسودان (السودان، تشاد، النيجر، نيجيريا، مالي ، بوركينا فاسو ، السنغال) للشروع في الخطوات التنفيذية المبدئية . **يقرر أيضاً** ضم جمهورية جيبوتي في دراسة الجدوى لخط السكة الحديد.

2. **يعرب** عن تقديره لحكومة السودان لمبادرتها بتقديم المشروع وإعداد دراسة الدوى المبدئية.

3. **يقرر** إدراج بند مشروع الخط الحديدي بين بورتسودان وداكار في جدول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري اللاحقة ، **ويطلب** من الأمين العام بالتعاون مع اللجنة المشكلة بموجب الفقرة (1) من هذا القرار تقديم تقرير عن التقدم المحرز في سير المشروع .

4. **يطلب من الأمانة العامة تقديم كافة التسهيلات الممكنة للجنة مشروع الخط الحديدي بين بورتسودان وداكار والتقرير بشأن الموضوع إلى المؤتمر الوزاري والقمة القادمين** .

//ZZ\\

زكريا<OIC/SUM-11/2008/ECO-5/RES-FINAL/ZAK>

قرار رقم (IS) ECO-11/6

بشأن

المديونية لفائدة البلدان الإفريقية

إن مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في دورته الثانية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين) في دكار ، جمهورية السنغال في يومي 6 و 7 ربيع الأول 1429هـ، الموافق 13 – 14 مارس 2008م،

نحن، ملوك ورؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمعون في دكار – جمهورية السنغال، يومي 6 و 7 ربيع الأول 1429هـ الموافق لـ 13 و 14 مارس 2008م، بمناسبة انعقاد الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي؛

وعياً بالأهمية القصوى لمنظمة المؤتمر الإسلامي ودولها المانحة في المساهمة على نحو أكبر في مكافحة الفقر في إفريقيا وتنميتها؛

وإذ نستلهم ، في هذا الشأن ، مبدأ التضامن الإسلامي والأحكام ذات الصلة في برنامج العمل العشري الذي أقرته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة المنعقدة في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يومي 5 و6 من ذي القعدة الموافق 7 و 8 من ديسمبر 2008م، كآلية للتوجيه أبرزنا فيها كل الأهمية الواجب إيلاؤها لهذه المسألة؛

وإذ نأخذ في الاعتبار حث الدول المانحة على إلغاء الديون الثنائية ومتعددة الأطراف للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي " متدنية الدخل " ؛

نقرر ، حث الدول المانحة الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على اتخاذ تدابير لتخفيف عبء ديون الدول الإفريقية ، بنسب وآجال تأخذ بعين الاعتبار هذا العبء الثقيل على الاقتصادات الأفريقية .

دكار في 13 – 14 مارس 2008م .

<OIC/SUM-11/ECO/-FINAL-RES-DOC./ZAK> زكريا